"البلوغ القسري" في مخيمات الشمال السوري...
أدوية هرمونيّة لتسريع الدورة الشهريّة وتزويج الفتيات

هديل عرجة – سوريا
درج
١٥ آذار/مارس ٢٠٢٤

"كنت في الرابعة عشرة من عمري عندما أجبرني والدي على تناول الحبوب داخل خيمتنا في سلقين شمال غربي سوريا. وبمجرد أن حانت الدورة الشهرية، تم إجباري على الزواج. لكن زواجي لم يستمر أكثر من عام ونصف العام، وخلال هذه الفترة حملت ولكني فقدت الجنين، ثم طلّقني زوجي."

هكذا تصف سمر، التي تبلغ من العمر اليوم السادسة عشرة ما اختبرته على يد والدها، تحدثنا معها هاتفياً بسرية تامة عبر وساطة قابلة قانونية، ضمنت لنا التواصل معها، مع الحفاظ على سريّة اسمها واسم غيرها ممن التقينا بهنّ، حرصاً على سلامتهنّ، كوننا أمام موضوع يصنَّف من "المحرّمات" التي يتجنب الكثيرون الحديث عنها.

التقينا في إطار هذا التحقيق الاستقصائي، عدداً من الفتيات غير سمر، وأجرينا مقابلات مع أمهاتهن اللواتي شهدن التجربة نفسها مع أطفالهن. واكتشفنا أن انتشار ظاهرة "البلوغ القسريّ" كان سبباً في اتخاذ مديريات الصحة في كل من حلب وإدلب قرارات بمنع بيع الأدوية الهرمونية.

تحوي ظاهرة "البلوغ القسري" تفاصيل مُريعة، إذ تُجبَر الفتيات اللاتي لم يصلن سنّ البلوغ بعد (لم يحدث لهن الطمث)، على تناول الأدوية الهرمونية لتسريع البلوغ إلى جانب تعرضهن للضرب على ظهورهن بهدف التسريع في حدوث "الدورة الشهرية"، ليتم بعدها تزويجهن قسرا.

صدفة ساقت إنعام إلى طرف الخيط

بدأت القصة تظهر للعلن بفضل إنعام، (على رغم أنها تعتبر شخصية مؤثرة في شمال سوريا، إلا أنها قررت إخفاء اسمها حرصاً على سلامتها). عاملة إنسانية متخصصة في مجال العنف الجنسي ضد المرأة، منذ عام 2015. في عام 2020، أثناء مشاركتها مع فريق بحث مؤلف من مجموعة من العاملين في مجال الصحة الإنجابية، كان الهدف منه كشف حالات جديدة للعنف الجنسي ضد النساء، توصلت عن طريق الصدفة إلى اكتشاف عدة حالات من البلوغ القسري. تم ذلك خلال دردشتها مع قابلة قانونية، شاركت معها قصة طفلة في الثانية عشرة من عمرها، أجبرها والدها على تناول الحبوب لتسريع حدوث الدورة الشهرية.

تقول إنعام لـ *tinyhand:* **"** كانت حالة تلك الطفلة ستكون مجرد دردشة تُنسى لاحقاً، ولكنني عرضتُ قصتها في اجتماع لاحق مع فريق من العاملين في مجال الصحة الإنجابية. واتضح أن قصتها تندرج ضمن حالات العنف الجنسي ضد الإناث غير المعلنة وغير المكتشفة حتى الآن. وافق الجميع على هذا الرأي، ومن ثم بدأنا بالبحث عن حالات مماثلة، وهنا كانت الصدمة. هناك صغيرات كثيرات يتناولن الحبوب للبلوغ القسري.**"**

اكتشفت إنعام أيضاً، أن الآباء في بعض المخيمات في شمال غربي سوريا لم يجبرن بناتهم على تناول حبوب لتسريع الدورة الشهرية فقط، بل أيضاً ضربوهن على ظهورهن بهدف تسريع عملية البلوغ.

تقول لنا إنعام إنه بعد البحث والمتابعة، تبين أن هذا الأمر منتشر بشكل كبير في مخيمات الشمال السوري، وغالبية الحالات التي تابعتها هذه السيدة كانت من مخيمي سلقين وأطمة، ومن بينها حالة لأختين، إحداهما تبلغ 14 عاماً والأخرى 12 عاماً، وكانتا تتعرضان للضرب من والدهما على ظهريهما إلى جانب تناول الأدوية، إذ يُعتقد أن الضرب يعجّل من حدوث الطمث.

منع بيع الأدوية الهرمونية في إدلب وحلب

في *29* حزيران/ يونيو 2020، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان (*UNFPA*)، بياناً صحافياً استناداً إلى البحث الذي أجرته إنعام وفريق العاملين في مجال الصحة الإنجابية (بحسب مصدر موثوق مع الصندوق أكد لنا تلك المعلومات). ذكر البيان بشكل واضح تزايد أشكال العنف الجديدة في شدتها وتأثيرها، مثل البلوغ القسري، الذي يتضمن حقن الفتيات الصغيرات بالهرمونات للحث على البلوغ لأغراض زواج الأطفال أو الاستغلال الجنسي.

تطرق البيان إلى الواقع المأساوي لحوالى 5.9 مليون امرأة وفتاة في سوريا، تعاني كثيرات منهن من آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي في حياتهن اليومية، بما في ذلك التحرش الجنسي، العنف الأسري، والعنف المنزلي.

بعد قرابة أربعة أشهر من ذلك البيان، أصدرت كل من مديريات صحة حلب وإدلب قرارات بمنع صرف وتناول الأدوية التي تحتوي على هرمونات جنسية مثل التستوستيرون والبروجسترون من دون وصفة طبية عليها ختم المنشأة الصحية وختم الطبيب تحت طائلة المسؤولية القانونية. الأمر الذي أكدته لنا مسؤولة في *UNFPA* خلال حديثها معنا عن تفاصيل ما حصل، إذ اعتبرت تلك القرارات نجاحاً لمهمة البحث والتقصي حول هذه الممارسة.

توجه بعدها عاملون في مجموعة عمل الصحة الإنجابية *(sexual reproductive health technical working group)* التي تقودها *UNFPA* الى مديريات الصحة في كل من حلب وإدلب بناء على ما توصلوا إليه من معلومات إلى جانب التقرير المفصل الصادر عن *UNFPA* وبناء على ذلك حصل هذا التعاون وصدرت قرارات من مديريات الصحة بمنع بيع الدواء من دون وصفة طبية، حسب معلومات حصرية مؤكدة حصلنا عليها.

الفريق الذي كان وراء التقرير الصادر من *UNFPA* اعتبر أن قرار المنع هذا "إنجاز كبير، وعلى إثر هذه القرارات، يعتقد الفريق أنه سيتم وقف تداول تلك الأدوية، ما يشكل نوعاً من الحماية للفتيات القاصرات المعرضات للعنف الجنسي والبلوغ القسري.

لكن هل توقفت الصيدليات عن بيع هذا الدواء، وهل توقف الآباء عن إجبار بناتهن على تناول هذه الحبوب؟

الإجابة: لا.

لم تتمكن إنعام من تقديم إجابة واضحة حول مدى الامتثال لقرارات منع بيع تلك الأدوية في الصيدليات. ومع ذلك، أكدت أنها لا تزال تواجه حالات لفتيات يتناولن هذا النوع من الحبوب.

ولم يكن من الصعب الحصول على الإجابة؛ فقط استدعى الأمر منا تجربة شراء تلك الأدوية بشكل مباشر. وبالفعل، تبيّن أنه كان من السهل الحصول عليها، وآخر علبة دواء حصلنا عليها كانت في أيار/ مايو *2023*.

لم ترفض أي صيدلية طلبنا للحصول على الدواء، وباعته لنا. ينطبق الأمر على الصيدليات في كل من ريف إدلب وحلب، حيث حصلنا على أدوية البروجسترون تركيز 100 والتي تحتوي على 30 حبة مقابل 6 دولارات.

يقول أحمد، أحد الصيادلة الذين قابلناهم، "إن الأدوية الأجنبية لا تخضع لرقابة الأسعار، ويتم تحديد سعرها بواسطة كل صيدلي وفقاً لتقديره الشخصي. ومع ذلك، فإن النسبة المعتادة بيننا كصيادلة هي زيادة نسبتها 33 في المئة على السعر الأصلي قبل بيعها."

أكد أحمد أنه لم يطّلع على القرار الصادر عن مديرية الصحة، وأضاف قائلاً: "إن الرقابة الحاصلة اليوم شكلية، حيث يقتصر دور مندوب الرقابة على جمع الوصفات الطبية من دون أن تتم مقارنتها مع حجم الدواء المباع"، أما عبد الله، صيدلاني يعمل في أدلب، فيقول: "بوجود المال، يمكنك شراء ما تشاء. ربما يرفض الطبيب كتابة وصفة طبية، ولكن ذلك لا يمنعنا من بيع الدواء بسعر أعلى مما يجب أن يكون عليه في حال وجود وصفة طبية."

وفقًا للمعلومات التي حصلنا عليها، هناك عدد كبير من الصيدليات التي لم تتوقف عن بيع تلك الأدوية، ولكن حجم التوزيع وتداول الأدوية متغير ومتنوع في تلك المناطق لعدم وجود رقابة وتنظيم لعمليات البيع والتداول.

أردنا التعرف على آلية الرقابة المفروضة على الصيدليات وبيع الأدوية من دون وصفات طبية، فتواصلنا مع مصدر يعمل في مديرية الصحة في إدلب، والذي أوضح لنا أن وزارة الصحة في إدلب استلمت ملف الصيدليات وتتولى مهمة الرقابة عليها منذ عام، بينما يقتصر دور المديرية على رقابة على المستشفيات العامة.

أضاف المصدر أن عملية الرقابة تتم عموماً عن طريق دوريات على الصيدليات والمستشفيات، للتحقق من آلية بيع الأدوية التي تتطلب وصفات طبية. وتابع قائلاً إن هناك محاولات لضبط هذه الأمور، لكنْ "هناك قصور كبير"، والسبب، بحسب قوله، أن الوعي عند الناس لم يصل إلى الحد الذي يساعد على ضبط بيع الدواء من دون وصفة طبية.

أكد الدكتور رضوان كردي، مدير صحة محافظة حلب الحرة، لـ *Tinyhand* أن المديرية أصدرت تعميماً للصيادلة حذرت فيه من بيع هذه الأدوية من دون وصفة، "لكن هذا لا يكفي، لأن الأمر يتطلب اتفاقاً بين المؤسسات والإدارات الطبية وكوادرها من أطباء وصيادلة لتنظيم تداول هذه الأدوية."

وأوضح قائلاً "حتى الآن، لا يوجد تنسيق بين المديريات والكوادر والمؤسسات الصحية لتنظيم تداول الأدوية الهرمونية، بالتالي فإن صدور تعميم تحذيري لا يكفي لوضع الأمور في نصابها، كما أن تداول هذه الأدوية مرتبط بالضمير الأخلاقي والمهني للأطباء والصيادلة حصرا."

وأرجع الدكتور كردي سبب ذلك الى "انعدام السلطة المركزية وتوزع السلطات بين المجالس المحلية وسطوة الفصائل وعدم التنسيق بين النقابات العلمية للوصول الى مخرجات عملية وطريقة في تنفيذها والالتزام بها."

سألنا الدكور كردي عن الطرق التي قد تضبط بيع تلك الأدوية، أجابنا بأنه يجب على الصيدلي أن يكون موجوداً في صيدليته، لأنه يعلم تماماً ما هي الأدوية التي تحتاج الى وصفة طبية، وأن يتم حصر وصف الأدوية الهرمونية بالأطباء الاختصاصيين، مشيراً الى أنه يجب أن يمنع بيعها للمراهقين والأطفال وإن بوصفة طبية، "لضرورة حضور صاحب العلاقة لشرح آلية الاستخدام والآثار الجانبية."

وختم بقوله: "من المهم فرض غرامات مالية ومعنوية، تصل إلى حد توقيف الترخيص في حال التكرار، لأي مخالف من الصيادلة لبيع هذه الأدوية، فالأطباء والصيادلة يعلمون تماماً ما هي الهرمونات الجنسية وآثارها الجانبية."

من داخل مخيمات الشمال السوري... شهادات عن البلوغ القسري

القابلة القانونية فاطمة، سيدة في الخمسينات تعمل في هذا المجال منذ 21 عاماً، آخر 6 أعوام منها في المخيمات السورية، وخضعت لدورات مختلفة في حماية القاصرات. وقد ساعدتنا على إجراء مقابلات مع عدد من الفتيات اللواتي تناولن تلك الحبوب، التقينا أيضاً أمهات تناولت بناتهن أيضاً تلك الحبوب .

تلك الفتيات كنّ إما زوجة ثانية أو يتيمات أو من عائلات فقيرة.

السبب الذي يجمع تلك الحالات بحسب خبرة فاطمة على مدار السنوات، "هو رغبة الآباء في تخفيف العبء الاقتصادي الناجم عن احتياجاتهن، وتسريع زواجهن في أسرع وقت ممكن باستخدام تلك الأدوية."

تتابع فاطمة قائلةً إن هناك ما لا يقل عن عشر حالات شهرياً، وقد ساعدتنا على إجراء مقابلة مع جميلة (17 عاماً، متزوجة) التي كانت قد تناولت تلك الحبوب قبل 3 أعوام، ما سرّع دورتها الشهرية وأدى إلى زواجها، ولكنها لم تحمل حتى الآن. ولهذا السبب، تعتزم زيارة فاطمة.

تخبرنا والدة جميلة، أن والد جميلة، أجبرها وأختها الثانية على تناول الدواء، إذ: "كان والدهن صعباً للغاية، منعهن من الذهاب إلى المدرسة، وسعى إلى تزويجهن في سن صغيرة، تزوجت الأولى وهي في عمر 14 عاماً، والثانية في عمر 15 عاما."

هناك إبر التحريض أيضا!

بحسب فاطمة، تظهر علامات الدورة الشهرية بعد تناول ما يتراوح بين 3 إلى 4 حبات من الدواء. وفي حال عدم حدوث نتيجة، يلجأ البعض إلى استخدام إبر التحريض، والتي تعتبر أكثر فعالية من تلك الأدوية الفموية، "ومع الأسف، هذه الإبر متوافرة في الصيدليات."

يمكن أي قابلة قانونية كتابة وصفة لهذه الأدوية والإبر، ومن ثم الحصول عليها من الصيدليات بواسطة تلك الوصفة. ومع ذلك، فإنه وفقًا لما ذكرته فاطمة، يمكن الحصول على هذه الأدوية والإبر من دون وصفات أيضاً. وتشير فاطمة إلى أنه يوجد تنافس بين بعض القابلات، حيث يتباهين بأنهن كن وراء حمل تلك الفتيات.

لم يكن الحمل من نصيب سمر التي كانت في الرابعة عشرة من عمرها عندما تزوجت في مخيم سلقين، إذ تناولت تلك الحبوب بناء على طلب والدها وحدث الطمث، بعد ذلك تزوجت وحصل الحمل، لكنها حسب قولها خسرت الجنين وتطلقت بعد عام وشهرين من الزواج.

بهذه الكلمات المقتضبة، اختتمت سمر حديثها معنا عبر هاتف فاطمة، الأمر الذي تُعتبر مشاركته مع آخرين من المحرمات في مجتمع يشجع زواج الفتيات الصغيرات.

تهديدات بالقتل

تعرضت العاملة في المجال الإنسانيّ أميرة لتهديدات بالقتل، عندما اكتشف والد إحدى الفتيات أنها شاركتها قصتها وأخبرتها عن الحبوب التي تناولتها.

التقت أميرة التي تعمل في مجال مكافحة العنف الجنسي ضد المرأة، طفلةً تبلغ 12 عاماً في مركز دعم، وخلال الورشة تحدثت الفتاة عن تعرضها للضرب من والدها الذي أجبرها أيضاً على تناول حبوب لتسريع الدورة الشهرية. تقول أميرة: "عندما علم والدها أنها زارت المركز من خلال أحد الجيران، جاء إلينا وهددنا بالقتل وأمرنا بعدم الكشف عما أخبرتنا به."

الضرب والدواء لفتيات في سن 12 وما فوق

حصلت *Tiny Hand* على التقرير الكامل الصادر عن *UNFPA* الذي يشير إلى ظاهرة البلوغ القسريّ، الذي نقرأ فيه على لسان طبيبة نسائيّة في منطقة إدلب: "جاءت الأم تطلب أدوية لابنتها البالغة 12 عاماً، لتعجيل الدورة الشهرية ومن ثم تزويجها، ومثل هذه الحالة تكررت ثلاث مرات"، كما نقرأ على لسان عاملة في الدعم النفسيّ في منطقة إدلب: "تحدثت النساء بينهن خلال الجلسة الجماعية عن إمكان حدوث البلوغ المبكر بعد تناول أدوية هرمونية محددة من دون ظهور أي أعراض."

نقرأ أيضاً على لسان قابلة في منطقة إدلب: "جاءت الأم تطلب الأدوية لتسريع حدوث الدورة الشهرية لطفلتها التي زوّجتها منذ أشهر، من دون أن تصل سن البلوغ، والآن يطلب منها زوجها الحمل والإنجاب. وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست الحالة الوحيدة التي صادفتنا في هذا السياق."

نقرأ على لسان عاملة حالة في منطقة حلب "منذ أشهر عدة، تقدمت إحدى الفتيات إلى مركزنا وكشفت عن إجبارها على تناول أدوية هرمونية، من دون أن تكون على دراية تامة بتلك الأدوية، إلا أنها تعلم أنها تسرّع حدوث الدورة الشهرية"، كما تشير عاملة أخرى في منطقة حلب: "منذ أشهر عدة، توجهت إلينا إحدى المستفيدات

بسؤال حول الوسائل التي يمكن أن تساعدها في تسريع حدوث الدورة الشهرية لابنتها، التي تستعد للزواج وتبلغ من العمر 13 عاما.”

نلاحظ في الشهادات الدور الذي تلعبه الأمهات في الحصول على الأدويّة، إذ تحولن إلى أدوات بيد الأباء الذين يفرضون الزواج على بناتهنّ، لنرى أنفسنا أمام حلقة تتألف من الأبّ صاحب السلطة، الأمّ أداة بيد الأب، والصيادلة الباحثين عن الربح، ولم يكشف الموضوع إلا كما نقرأ في لقائنا مع إنعام أعلاه، عبر صدفة وحديث جانبي مع قابلة قانونيّة، وكأننا أمام منظومة اجتماعيّة-اقتصاديّة تنتهك أجساد الصغيرات إلى حد التلاعب بنموهن البيولوجيّ في سبيل تزويجهن وتخفيف الأعباء الاقتصاديّة عن الأب.

ماذا يقول القانون السوري عن البلوغ القسري

بحثنا في نصوص القانون السوري، ولم نجد نصاً واضحاً يجرّم من يجبر طفلة على تناول تلك الأدوية لتعجيل حدوث الطمث، ولكن هناك تفاصيل قانونية مهمة يمكن اللجوء إليها في هذا السياق. وللوقوف عندها، التقينا المحامية السورية رهادة عبدوش، التي تقول إن القانون السوري يحمي الطفل منذ أن يكون جنيناً في بطن والدته حتى يبلغ سن الرشد، ويعاقب من يؤذي الطفل وكل من في عهدته بإسقاط الولاية، ويختلف ذلك بحسب نوع الجرم.

تضيف المحامية لـ” *TINYHAND* يعاقب من يتعرض للطفل وفق قوانين خاصة ومنها القانون رقم (21) المتضمن قانون حقوق الطفل عام 2021، وهذا القانون جاء تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها سوريا منذ التسعينات وأكدت تطبيقها، وعرّفت الطفل بأنه: كل من لم يتم الثامنة عشرة من عمره، واعتبرت أن الإهمال الأسري هو أي فعل أو امتناع عن فعل ينجم عنه ضرر يلحق بالطفل.”

لكن، كيف يمكن الربط بين نص القانون هذا وحالات الفتيات اللواتي تعرضن للبلوغ القسري، تجيبنا المحامية عبدوش بأنه “في الحالة المذكورة بالتحقيق، نجد أن الطفل هو كل من لم يبلغ من العمر 18 عاماً، وهو ضمن القانون وله حماية خاصة. وبحسب المادة *25* تكفل الدولة حق الرعاية الصحية وفق الآتي: توفير المعالجة بجميع أشكالها للطفل في المراكز الصحية، ومراكز الدعم النفسي والمستشفيات العامة، وضمان متابعة المعالجة من الأمراض النفسية والمزمنة والمستعصية.”

وبحسب المادة 63 من قانون حماية الطفل، يتم تجريم عدد من الأفعال تمت بحقه، منها استئصال عضو بالجسم أو تعطيله أو إحداث أي عاهة دائمة، وأيضاً ارتكاب أي جريمة من جرائم الاعتداء الجنسي.

والعقوبة محددة وفق قانون العقوبات والقوانين الجزائية، وقد تصل إلى السجن المؤبّد.

ولكن كيف يمكن الوصول إلى الحق؟ تقول عبدوش: “يمكن ذلك من خلال الادعاء الشخصي، وحتى لو كانت الفتاة قاصراً، يمكنها اللجوء إلى النائب العام وليس إلى الشرطة.”

وتضيف أنه “يمكن للمشرفة (المدرسة أو طبيبة أو الأم) أن تتخذ صفة الادعاء الشخصي، والذي يتخذه من يقدم الشكوى إلى النيابة العامة التي تحيل المجني عليها إلى الطبابة الشرعية، التي يمكنها أن تقدر هذا الإيذاء، ويعاقب المسؤول عن الفعل بجرم الإيذاء أو إسقاط الولاية أو كلاهما معا.”

كيف يمكن تطبيق هذا القانون في مخيمات النازحين الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية

طرحنا هذا السؤال على فهد موسى، رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في نقابة المحامين الأحرار، وأجابنا بقوله إنه “يمكن اللجوء الى القضاء، لكن الأمر يعود إلى المدعي الشخصي، فمثلاً هناك جرائم يحركها الادعاء العام من تلقاء نفسه، وهناك أخرى بحاجة الى ادعاء شخصي.”

وأضاف لـ *Tinyhand* موضحاً، أن "القاعدة القانونية تلزم كل من سبّب ضرراً للآخرين بالتعويض، بالتأكيد عندما يكون هناك جرم جزائي ومدعٍّ شخصي، فالمحاكم الجزائية الموجودة في كل هذه المناطق ستضع يدها على هذه الدعوة وتبت فيها سواء بالإدانة أو البراءة."

الطمث الكاذب الموقت

بحسب اختصاصيين في مجال النسائية والتوليد، فإن إعطاء هذه الأدوية بشكل عشوائي يؤدي الى ما يسمى بالطمث الكاذب، والذي ينتج من تحريض المبايض والرحم بهذه الهرمونات الخارجية، ولكنه طمث موقت ومرتبط بوجود هذه الأدوية.

يقول الدكتور كنان زياد أوغلو، اختصاصي النسائية والتوليد، إن الآثار السلبية لتناول تلك الأدوية المسببة "للدورة الشهرية الكاذبة" لا تتوقف هنا، موضحاً لـ *"Tinyhand"* أن تناولها قبل البلوغ يمكن أن يسبب انقطاع الطمث المبكر قبل سن الـ35 . وأضاف أن ذلك قد يكون سبباً لإصابة الفتاة بسرطان الرحم أو سرطان المبايض، وتنجم هذه الأمراض عن التدخلات في الجسم وإعطائه هرمونات خارجية مصنعة قبل أن يكون جاهزاً فيزيولوجياً، ما يؤدي إلى تكاثر البويضات بشكل كبير وسريع، مؤثراً على جدار الرحم، وبالتالي على عملية الإنجاب. يختتم بقوله: "للأسف، هذا علاج سيئ للغاية ولا يجب أن يتم وصفه لأي فتاة تحت عمر الخامسة عشرة."

تقع الفتيات تحت ضغط كبير بسبب عدم حصول الحمل أو عدم قدرتهن على تلبية المتطلبات الجنسية لأزواجهن لأنهن غير جاهزات وناضجات بعد، وهذا ما قد يعرضهن لأشكال مختلفة من العنف.

إذا صادف وكانت الفتاة قريبة من عمر البلوغ، وكانت هناك إباضة وحصل الحمل، فإن هذه الفئة العمرية، بحسب تقرير *UNFPA* لديها المعدل الأعلى من الاختلاطات التالية (نزيف قبل الولادة أو فقر دم أم مخاض باكر أو تشوهات جينية وأخيراً إسقاطات).

الاختلاطات السابقة هي بالضبط ما حصل مع سمر، التي بلغت وتزوجت قسراً وهي في الرابعة عشرة من عمرها، وحملت قسراً وأجهضت جنينها برحمها غير الناضج، وانتهى الأمر بها مطلّقة، وهي اليوم لم تتجاوز السادسة عشرة من عمرها.

The Shocking Practice of "Forced Puberty" in Northern Syria's Camps

Hadeel Arja – Syria
Daraj
15 March 2024

Young displaced girls, who have not yet reached puberty, are forced to take hormonal drugs, and beaten on their backs, to speed up menstruation in order to be married off. Taking pills may have disastrous long term health effects.

Samar* was only 14 when her father forced her to take pills in their tent in Salqin in northwest Syria.

"Once I had my period, I was forced into marriage," the now 16-year-old girl told TinyHand in a phone call arranged by a midwife. "My marriage lasted for almost 1.5 years. I got pregnant but lost the baby. My husband then divorced me."

The phone call had to remain secret, as this investigation deals with a taboo, something many people avoid talking about. We interviewed several girls and mothers, whose daughters were exposed to "forced puberty:" the practice of giving pills to or injecting young girls with hormones to induce puberty.

We discovered that the phenomenon is widespread and pushed the health directorates in Aleppo and Idlib to ban the sales of hormonal drugs. This report unveils the full story of coercing young girls to take those drugs, as well as beating their backs to accelerate puberty and marry them off.

To ensure our sources' safety, we have used pseudonyms (*) in most cases.

It All Started in 2020 When Inaam* Found a Clue

The story was made public thanks to Inaam, who for safety reasons wished to stay anonymous. Since 2015, Inaam has been a humanitarian worker in Syria, focusing on sexual violence against women.

In 2020, she joined a sexual and reproductive health workgroup when she accidentally came across a case of forced puberty. A midwife told her the story of a 12-year-old girl, whose father forced her to take pills to speed up her period.

"That child's story could have been a mere passing to-be-forgotten chat," Inaam told TinyHand. "But I brought up the story in a meeting with the anti-violence team. Her story turned out to one of the undisclosed and, until then, undiscovered cases of sexual violence against women. We started looking for similar cases. Then came the shock: there were many young girls forced to take pills to induce puberty."

Inaam found that parents in camps for the displaced in northwest Syria did not just force their daughters to take pills, but also beat their backs, thinking they could speed up puberty that way.

It became clear to Inaam that the practice was widely spread in the camps of northern Syria, especially in the camps of Atmeh, Salqin and Harem.

Most cases Inaam encountered concerned the Salqin and Atmeh camps, including the case of two sisters of 12 and 14 years old. They were being beaten on the back by their father in addition to being forced to take medicine.

"It is believed that beating accelerates menstruation," Inaam explained. "That man was not the only one. Many others in the camps think that way."

In the opposition-controlled areas of northern Syria, there are over 1,400 camps, inhabited by some 321,000 families.

Idlib and Aleppo Ban the Sale of Hormonal Drugs

On June 29, 2020, the United Nations Population Fund (UNFPA), issued a press release based on the research conducted by Inaam and the reproductive health team, stating: "Gender-based violence continues to rise, with new forms of violence increasing in their intensity and effect, such as forced puberty — which involves injecting young girls with hormones to induce puberty for the purposes of child marriage or sexual exploitation."

The statement highlighted that of the nearly 12 million people in need in Syria, some 5.9 million are women and girls, many of whom report that gender-based violence continues to plague their daily lives.

Some four months later, the health directorates of Aleppo and Idlib banned supplying and taking medication that contains hormones such as testosterone, progesterone and oestrogen without a prescription stamped by a health facility and signed by a doctor.

"We consider these decisions a success for the mission we carried out," an UNFPA official told TinyHand.

The UNFPA sexual and reproductive health workgroup had approached the health directorates in Aleppo and Idlib with data and its report on forced puberty. We obtained copies of the bans issued in Aleppo and Idlib.

The Aleppo Health Directorate told all hospitals, health centers, private and mobile clinics, psychological treatment units and pharmacies that it is forbidden to disburse and trade hormonal drugs, especially those containing progesterone and estrogen, without a prescription stamped by a health facility and signed by an attending physician.

It was hoped the bans would put an end to the circulation of these drugs. But did pharmacies stop selling? Did parents stop forcing their daughters to take such pills?

The Answer is NO …

While Inaam* was unable to provide a clear answer about the extent of compliance with the ban, she confirmed that she still encounters cases of girls taking pills.

Yet, for us it was not hard to get an answer. It only required trying to purchase the drugs without a prescription, which turned out to be easy. Our last purchase was on May 18, 2023.

No pharmacy refused our request to purchase the medicine. This applies to pharmacies in the countryside of Idlib and Aleppo. We bought Progestan 100mg, which contains 30 pills, for $6.

"Imported medicines are not subject to price control," said pharmacist Ahmed* in an interview. "Every pharmacist sells it for whatever price he wants. However, usually pharmacists add 33% to the original price."

Regarding the decision of the health directorates, he said he had never heard of them. According to him, the surveillance process is merely a formality, as the representative only collects the prescriptions, without comparing them to the volume of medicine sold.

"With money you can purchase whatever you want," said pharmacist Abdullah* in Idlib.

Morals and Fines

According to our information, a large number of pharmacies have not stopped selling the medication. However, the quantity in circulation varies, as there is no control and regulation of sales.

A source at the Health Directorate in Idlib explained that the Ministry of Health in Idlib has been in charge of monitoring pharmacies, while the role of the directorate is limited to monitoring public hospitals.

The source added that, while there are attempts to control sales, there is still a "major shortcoming due to people's lack of awareness," which is needed to help control sales of medicine without a prescription.

Dr. Radwan Kurdi, Head of the Health Directorate in the Free Aleppo Governorate, confirmed that the directorate had warned pharmacists against selling medicines without prescription.

"[But] a mere warning is not sufficient to set things straight," he said. "The circulation of these drugs is linked to the physicians and pharmacists' ethical and professional conscience."

"It is important to impose financial and moral fines, which could include suspending pharmacists' license in the event of repetition of such violations," he added. "Physicians and pharmacists know very well what sex hormones are and what their side effects are."

What is The Situation in the Camps?

Fatima* is a woman in her fifties who has been working as a midwife for 21 years, the last 6 years of which she spent in the Syrian camps for the displaced. She helped us meet a number of girls who took pills as well as mothers whose daughters did.

Most of the girls were second wives, orphans, or daughters of poor families.

What they have in common, said Fatima, is "their parents' desire to reduce the economic burden" imposed by their daughters and "speed up their marriage" by using medicines. Fatima said she receives at least 10 cases a month.

One of the cases she presented was Jamila,* a now 17-year-old wife, who took pills 3 years ago to induce an early menstrual period. This led to her getting married. But she has not been able to conceive since.

Consequently, she visited Fatima for assistance. Her mother, who accompanied her, talked about Jamila's father who forced her and other daughter to take medication.

"Their father was very difficult," she said. "He prevented them from going to school and sought to marry them off at a young age. The first got married when she was 14 and the second when she was 15."

Umm Youssef* had a different point of view. She supported giving medicine to young girls and marrying them off at a young age. Her daughter was 13 when she took the drugs and became pregnant 3 years later.

"They have children and grow up together," said Umm Youssef, who got married at a young age herself. "It's better to get married early before it's too late. Today, Youssef is like a friend to me, as he is closer to my age."

Not Only Pills. Injections Too

According to Fatima, the signs of menstruation appear after taking 3 or 4 pills. If there is no response, some girls resort to using ovulation inducing injections, which are considered more effective than oral medication.

"Unfortunately, such injections are available in pharmacies," said Fatima.

Any licensed midwife can prescribe such medicines and injections. However, Fatima explained they can be obtained without a prescription as well. She pointed out that some midwives brag they were the ones behind some girls' pregnancies.

Samar*, a 14-year-old girl from Salqin camp, was not so lucky. She had taken pills at her father's request and her menstruation started. She got married and got pregnant.

"[But] I lost the baby and got divorced after a year and two months," said Samar.

And with those words she concluded her conversation on Fatima's phone, disclosing what many consider a taboo that cannot be shared.

Death Threats

Once a father found out that Amira*, a humanitarian worker, had shared the story of his daughter who had taken pills. He went on to send her death threats.

Amira, who works on fighting sexual violence against women, had met a 12-year-old girl in one of the support centers. During a workshop, the girl had talked about being beaten by her father, who also forced her to take pills to speed up her menstruation.

"When her father, through a neighbor, found out she had visited the center, he came to us and threatened us with death," Amira said. "He asked us not to reveal what she told us."

Testimonies from Aleppo and Idlib

The following are quotes from a United Nations Population Fund (UNFPA) report on forced puberty, which TinyHand was able to obtain in full.

"The mother came asking for medicines for her 12-year-old daughter to speed up her period and get her married. I met three similar cases," said a gynecologist from the Idlib region

"In a group session, women spoke to each other about the possibility of inducing precocious puberty by taking certain hormonal drugs without showing any symptoms," said a psychological support worker in the Idlib region.

"A mother came asking for medicines to speed up her daughter's menstrual period, after they got her married months ago, before reaching puberty," said a midwife in the Idlib region. "At the time, her husband was asking her to get pregnant and give birth. This was not the only case of its kind we encountered."

"Several months ago, a woman asked us about methods that could help her 13-year-old daughter, who was about to get married, to get her period faster," said a case worker in the Aleppo region.

All this occurs despite the fact that, officially, these medicines cannot be sold without a medical prescription.

What Does the Law Say?

We could not find a clear text criminalizing a person forcing a child to take medicine to speed up menstruation. However, Syrian lawyer Rehada Abdoush, asserted that Syrian law protects a child from the time it is a fetus until he or she reaches maturity.

"Syrian law punishes those who harm or abuse a child by dropping their guardianship," she said. "Anyone who harms a child shall be punished according to special laws, including the 2021 Child Rights Law. This law is in line with the Convention on the Rights of the Child, which was ratified by Syria in the 1990s."

"The convention defines a child as: every human being below the age of 18, and defines family neglect as any act or omission that results in harm to the child," Abdoush told TinyHand. "In this case [of forced puberty], girls are below the age of 18, and thus protected by this law."

"But how do you get your rights?" Abdoush asked. "This can be done, even if the victim is a minor, by resorting the case to the public prosecutor. The minor's supervisor, who could be a school teacher, a doctor or the mother, can submit a complaint with the public prosecution. This refers the victim to forensics to assess the abuse. The person responsible will be punished for the crime, revocation of guardianship, or both."

How to Apply the Law in Camps under Syrian Opposition Control?

Fahd Musa, Head of the Freedom and Human Rights Committee of the Free Lawyers' Association in north Syria, said it is possible to resort to the judiciary, but this is up to the personal claimant. There are crimes for which the public prosecutor will move by itself, while others require filing a complaint.

"The rule is that whoever causes harm to others is obliged to pay compensation," Musa told TinyHand, "Of course, when there is a criminal offense and a personal claimant, the criminal courtsin all these regions will put their hand on it."

According to him, a physician or pharmacist can be held accountable for prescribing hormonal drugs and can be punished by the Salvation Government's Ministry of Health. This may lead to temporarily or permanently closing the pharmacy, while the case may furthermore be referred to a criminal court.

False Menstruation

Specialists in obstetrics and gynecology say that giving drugs to induce menstruation can cause so-called false menstruation, which is a result of stimulating the ovaries and uterus with external hormones. This is a temporary menstruation linked to the presence of drugs. That is not the only possible negative effect.

"Administering such drugs before puberty can cause an early menopause before the age of 35," Dr. Kenan Ziyadoglu, a gynecologist and obstetrician, told TinyHand. "It may even cause uterine or ovarian cancer. Such pathologies result from interventions before the body is physiologically to take in manufactured exogenous hormones. This leads to the large and rapid multiplication of ova, which affects the uterine wall and the reproductive process."

"Unfortunately, it is a very bad treatment," he concluded, "It should not be prescribed to any girl under the age of 15."

Also, If such medicines are taken when a girl is approaching puberty, and ovulation and pregnancy occurred, then she is highly prone to develop such complications as prenatal bleeding, anemia, miscarriages, premature birth and genetic abnormalities.

Just as happened to Samar, who reached puberty and was forcibly married at 14. She got pregnant but had to abort her fetus due to her immature womb, which led to her divorce before turning 16.